بنك الخليج

بنك الخليج – الكويت

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للربع الأول من 2021

4 مايو 2021

المشاركون:

السيد/ أنطوان ضاهر – الرئيس التنفيذي

السيد/ ديفيد تشالينور – رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة/ إيلينا سانشيز – إي إف جي هيرمس

إيلينا: مساء الخير وصباح الخير على الجميع. أنا إيلينا سانشيز. أود بالنيابة عن إي إف جي هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الأول من سنة 1202. ويسرني أن يكون معنا من خلال اللقاء السيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين ببنك الخليج. يبدأ اللقاء بعرض من إدارة البنك حول المؤشرات الرئيسية للربع الأول من 2021، ثم يفتح الباب للأسئلة والأجوبة. والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال: شكرا، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالربع الأول من 2021. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الأول من سنة 2021، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي، السيد/ أنطوان ضاهر، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور. وجميع المبالغ الواردة في العرض معبر عنها بالمليون دينار كويتي وتم تقريبها لتبسيط الرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول تجنب تكرار العملة عند مناقشة المبالغ المحددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي. وبعد العرض التقديمي، سنفتح الباب للأسئلة التي نتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. يرجى كتابة أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء. هذا، وسيتوفر العرض التقديمي على موقعنا الإلكتروني وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى ملاحظة أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها على النطاقالعام. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في الصفحة 11

من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حالة وجود أية أسئلة لديكم.

والآن، أود أن أترك المجال للسيد/ أنطوان ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج.

أنطوان: شكراً، دلال. قبل أن أقوم بتغطية البيانات المالية التفصيلية، اسمحوا لي أولاً أن أقدم لكم رئيس المدراء الماليين الجديد لدى مصرفنا، السيد/ ديفيد تشالينور، الذي انضم إلى بنك الخليج في شهر إبريل من العام الحالي. وهو يمتلك خبرةً تمتد إلى 20 عاماً في قطاع الخدمات المالية وتقلد عدة مناصب قيادية مختلفة ومواقع تنفيذية في كل من المملكة المتحدة، أستراليا، كندا، وقطر، وقد عمل خلال السنوات الثلاث عشر الماضية كرئيس للمدراء الماليين لبنك الدوحة. فمرحبا بانضمام السيد/ ديفيد إلى مصرفنا.

وبالعودة إلى عرضنا، أود أن أشير إلى بعض النقاط الموجزة فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية في الكويت للأشهر الثلاثة الأولى من 2021.

لقد بدأنا العام بارتفاع جديد في وتيرة حالات الإصابة بفيروس كورونا والوفيات اليومية. وأدى ذلك إلى قيام مسؤولي الرعاية الصحية والحكومة بزيادة التدابير الاحترازية للسيطرة على الوضع ومنع المزيد من التدهور. فقد تم فرض الحظر الجزئي والمزيد من القيود على الشركات وأنشطة الأعمال، بالإضافة إلى إغلاق مطار الكويت أمام المسافرين من غير المواطنين منذ فبراير. وعلى الرغم من التحديات المستمرة التي لا زلنا نواجهها نتيجةً للجائحة، فقد بدأ بنك الخليج سنة 2021 بشكل إيجابي، محققا زيادة بنسبة 39% في صافي الربح للربع الأول، مقارنةً بنفس الفترة من السنة الماضية. واستطعنا أن نحقق النمو في أعمالنا في كل من قطاعي الخدمات المصرفية

الشخصية والخدمات المصرفية للشركات. ولا تزال محفظتنا تحظى بارتفاع جودتها مع استمرار انخفاض تكلفة الائتمان.

ويسعدني أن أعلن لكم أن بنك الخليج قد أطلق استراتيجيته للسنوات الخمس المقبلة، والتي تركز على العناصر التالية:

- تعزيز النمو في قطاع الخدمات المصرفية للشركات من خلال زيادة عروض الخدمات والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة حصة البنك من السوق في مجال الخدمات المصرفية الشخصية، واستهداف شريحتي الشباب والعملاء من ذوي الملاءة المالية المرتفعة.
- تطوير المنصات المصرفية الرقمية للبنك بهدف زيادة القدرة على المنافسة في القطاع المصرفي.

فنحن بصدد التحويل الرقمي لمعظم أنشطة البنك الرئيسية بحيث يؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة وتعزيز أداء البنك وتقوية الضوابط العامة للبنك. كما نتوقع أن تؤدي تعزيزاتنا التكنولوجية إلى تسهيل سير العمليات لكل من العملاء والبنك، كما نقوم على نحو متواصل بتعزيز مستويات الأمن لدينا بهدف الارتقاء بحماية عملاء بنك الخليج وزيادة قدرتنا على المنافسة بين البنوك الرائدة.

وبالانتقال إلى الصفحة 2، أود أن ألخص لكم نتائج الربع الأول لسنة 2021 في خمس نقاط أساسية:

أولاً، شهد صافي الربح نمواً بواقع 39% للربع الأول من 2021، ليبلغ 12 مليون د.ك.، مقارنةً بمبلغ 8.6 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020.

ثانياً، بلغت الإيرادات التشغيلية المعلنة للبنك 41.5 مليون د.ك. للربع الأول من 2021، أي بنمو نسبته 8% مقارنةً بالربع الأول من 2020. وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض كبير في تكلفة الأموال، التي تجاوزت الانخفاض في إيرادات الفوائد.

ثالثاً، ظلت جودة الموجودات في البنك على قوتها، حيث بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.5% في الربع الأول من 2021، دون تغيير عن النسبة المسجلة في السنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بمخصصات كبيرة مع نسبة تغطية 419%.

رابعاً، لا تزال الحدود الدنيا الرقابية لرأس المال التي تم تخفيضها في 2020 باقيةً على ما هي عليه من تخفيض، مما أتاح للبنك بالحصول على مصدات إضافية فوق تلك الحدود الدنيا. حيث إن نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لها مصدة بمقدار 485 نقطة أساس (14.3% مقابل 9.5%) ولمعدل كفاية رأس المال مصدة بمقدار 621 نقطة أساس (17.7% مقابل 11.5%). وبوجود هذه المصدات المريحة، حصلنا على موافقة بنك الكويت المركزي على ممارسة خيار لاسترداد السندات المساندة من الشريحة الثانية بقيمة 100 مليون د.ك. والتي تستحق في نهاية شهر مايو، وإصدار سندات جديدة من الشريحة الثانية المستوفية للمتطلبات الرقابية وبحد أقصى 50 مليون د.ك. وقد حصلنا للتو على موافقة هيئة أسواق المال على إصدار تلك السندات بهدف تعزيز معدلات كفاية رأس المال في البنك بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بقواعد بازل 3.

وخامساً، حافظ البنك على تصنيفاته في المرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى، وفيما يلي سرد لتصنيفات البنك الحالية:

- قامت وكالة موديز إنفستورز سيرفس بتثبيت تصنيف الودائع على المدى الطويل في المرتبة "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".
- وقامت وكالة فيتش بتثبيت تصنيف البنك للمُصدر على المدى الطويل في المرتبة "+A"، مع نظرة مستقبلية "سلبية".
- وقامت وكالة ستاندارد آند بورز للتصنيف بتثبيت تصنيف البنك الائتماني عند المرتبة "–A"، مع نظرة مستقبلية "سلبية".
- وقامت وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف البنك للعملات الأجنبية على المدى الطويل في المرتبة "+A"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة".

ورغم استمرار الصعوبات التي نواجهها، فقد استطاع البنك بناء قاعدة صلبة لمواصلة مواجهة تلك الأوضاع الصعبة، مع دعم احتياجات النمو لعملائنا.

وبهذا، أترك المجال الآن إلى رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد شالينور، الذي سيغطي البيانات المالية للربع الأول من 2021 بمزيد من التفاصيل. ديفد؟

ديفيد: شكرا، أنطوان، وقد سعدت بالانضمام إلى بنك الخليج.

في الصفحة 3 نشاهد المزيد من التفاصيل على أساس ربع سنوي لبنود بيان الدخل.

وفي أقصى اليمين، السطر 1، نجد أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 12.8 مليون د.ك. أو 22%، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى إعادة تسعير الموجودات

ومنح قروض جديدة بسعر فائدة أقل إثر قيام بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم بمقدار 125 نقطة أساس في مارس 2020.

أما النبأ السار فيتمثل في أن أوضاع السيولة بقيت إيجابيةً مع استمرار إعادة تسعير الودائع الثابتة بأسعار فائدة أقل. ونتيجةً لذلك نلاحظ في الخانات الخضراء في السطر 2 أن مصروفات الفوائد في مصرفنا استمرت في الانخفاض على أساس ربع سنوي بدءاً من الربع الأول لسنة 2020. وقد انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 16.5 مليون د.ك.، أي بنسبة 57%، من 29.1 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020 إلى 12.6 مليون د.ك. في الربع الأول من 2021.

وفي السطر 6، نرى أن الإيرادات التشغيلية شهدت نمواً بواقع 8% إلى 41.5 مليون د.ك.، مقارنةً بمقدار 38.3 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020، وذلك نتيجةً للانخفاض في مصروفات الفوائد بأكثر من الانخفاض في إيرادات الفوائد.

وفي السطر 7، يتضح أن المصروفات التشغيلية قد ارتفعت بمقدار 1.7 مليون د.ك.، أي 9% على أساس سنوي. ولا نزال نستثمر في نشاطنا مع التركيز على استراتيجية التحول الرقمي أثناء المضي قدماً نحو المستقبل.

وفي السطر 9، نشاهد أن تكاليف الائتمان قد ازدادت بصورة طفيفة من 7.3 مليون د.ك. في الربع الأول من 2020 إلى 8.3 مليون د.ك. في لربع الأول من 2021. وكما ترون، فقد استطعنا على مدى السنة الماضية أن نخفض تكاليف الائتمان في مصرفنا بصورة كبيرة كل ربع سنة على التوالي، حيث انخفضت من أعلى مقدار لها بلغ 21 مليون د.ك. في الربع الثاني من 2020 إلى 16.6 مليون د.ك. في الربع

الثالث من 2020، وإلى 14 مليون د.ك. في الربع الرابع، وأخيراً إلى المستوى الحالي البالغ 8.3 مليون د.ك. في الربع الأول من 2021.
وبالانتقال إلى الصفحة 4، نشاهد الميزانية العمومية وكيف تحركت البنود من 31 مارس 2020 إلى 31 مارس 2021. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات وكيف تغير على مدى الاثني عشر شهراً الماضية.

أولاً، أود أن أركز على الموجودات الموضحة في النصف العلوي من الشريحة، الأسطر 1-14.

وعلى مدى الاثني عشر شهراً الماضية، انخفض مجموع الموجودات في مصرفنا بمقدار 161 مليون د.ك. أي بنسبة 3%، ليبلغ 6.3 مليار د.ك. مقارنةً بمقدار 6.4 مليار د.ك. في السنة السابقة. ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض بمقدار 77 مليون د.ك. أو 5% في الموجودات السائلة (الموضحة في السطر 5) والانخفاض بمبلغ 57 مليون د.ك. أو 1% في صافي القروض (الموضح في السطر 9). إلا أنه عند المقارنة على أساس منذ بداية السنة وحتى تاريخه، شهد صافي القروض نمواً بمقدار 103 مليون د.ك. أي 2% وشهد إجمالي الموجودات نمواً بمقدار 159 مليون د.ك. أي 3%، مما يعكس انتعاش النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية لإجمالي الموجودات (الواردة بالحروف السوداء الكثيفة)، نرى أن المزيج لم يتغير بصورة تذكر عما كان عليه من عام مضى.

وفي الأسطر 15، 16 و17، ترون أن معظم تمويلنا يأتي من المستحق للبنوك، والودائع من المؤسسات المالية وودائع العملاء. ونتيجةً لنمو ودائع العملاء في مصرفنا

واستقطاب المزيج من التمويل المصرفي قصير الأجل، فقد تمكنا من خفض مزيج الودائع الذي يأتي من المؤسسات المالية، الموضح في السطر 16.

وقد ازدادت نسبة القروض غير المنتظمة في مصرفنا، والموضحة في السطر 25، من 1.1% في نهاية ديسمبر 2020 إلى 1.5 في نهاية 2021 وتجاوزت نسبة التغطية 400%، والواردة في السطر 26، لتصل إلى 419% في نهاية مارس 2021.

وبالانتقال إلى الصفحة 5، ترون في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 31 مارس بلغ إجمالي المخصصات في مصرفنا 293 مليون د.ك. بينما المطلوب وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 هو مبلغ 197 د.ك.، مما أتاح لنا تجنيب ما قيمته 96 مليون د.ك. من مخصصات فائضة، تفوق إجمالي المخصصات بمقدار 33%.

وفي الجدول الوارد إلى اليمين، ينقسم إجمالي المخصصات البالغ 293 مليون د.ك. كما في 31 مارس 2021 إلى قسمين، أحدهما "المخصصات للتسهيلات النقدية"، والتي بلغت 276 مليون د.ك. و17 مليون د.ك. كمخصصات للتسهيلات غير النقدية"، والمتضمنة في "المطلوبات الأخرى" في الميزانية العمومية لمصرفنا.

وبالانتقال إلى الصفحة 6، واعتباراً من الربع الأول لسنة 2021، كان مطلوباً من البنوك في الكويت الإفصاح عن تفاصيل إجمالي القروض والخسائر الائتمانية المتوقعة. وتوضح هذه الصفحة مزيداً من التفاصيل أعلى الصفحة، حيث ترون أن مراحل القروض تعد مستقرةً بشكل معتدل، مع تحرك قروض المرحلة الأولى من 90.6% كما في 31 مارس 2020 إلى 92.5% في 31 مارس 2021، بينما

تحركت المرحلة الثانية من 7.9% إلى 5.9%، أما المرحلة الثالثة فقد ظلت كما هي بنسبة 1.6% لنفس الفترات.

ويوضح الرسم البياني إلى اليسار أسفل الصفحة تكوين مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9. وبلغت المرحلة الأولى 21% كما في 31 مارس 2021، بعد أن كانت 17% منذ عام مضى. أما المرحلة الثانية فتشهد انخفاضاً من 51% منذ عام مضى إلى 40% في أحدث ربع سنة، بينما بلغت المرحلة الثالثة 40% مقارنةً بنسبة 33% منذ عام مضى.

أما الرسم البياني إلى يمين الصفحة فيوضح أن تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً للمعيار المحاسبي رقم 9 بالنسبة لإجمالي القروض والالتزامات الطارئة كما في 31 مارس 2021 كانت 0.6% للمرحلة الأولى، 19.5% للمرحلة الثانية، و85% للمرحلة الثالثة. إلا أن إجمالي التغطية يعتبر أعلى بكثير، حيث إن لدينا مخصصات بلغت 96 مليون د.ك. فوق المطلوب بموجب المعيار المحاسبي رقم 9، والبالغ 197 مليون د.ك.

لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم 14 من البيانات المالية.

وبالانتقال إلى الصفحة 7، وكما ذكر السيد/ أنطوان أعلاه، نجد أن النسب الرأسمالية الرقابية لمصرفنا كما في 31 مارس 2021 ظلت أعلى بكثير من الحد الأدنى الحالي لكل من النسبتين والحدود الدنيا التي كانت سائدة ما قبل جائحة كورونا.

وإلى اليسار أعلى الصفحة، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 14.3% أي أعلى بمقدار 485 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغة نسبته 9.5% و235 نقطة أساس أعلى من الحد الأدنى الرقابي السائد قبل الجائحة، ونسبته 12%.

وفي الأسفل إلى اليسار، بلغ معدل كفاية رأس المال لمصرفنا 17.7% أي أعلى بمقدار 621 نقطة أساس من الحد الأدنى الرقابي الحالي والبالغ نسبته 11.5% و371 نقطة أساس أعلى من الحدود الدنيا الرقابية السائدة قبل الجائحة، والبالغة نسبتها 14%.

أما الموجودات الموزونة بالمخاطر، والموضحة في أعلى اليمين، فقد هبطت بما يقارب 4% ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى الانخفاض في إجمالي قروض العملاء في البنك (مدفوعاً بمحفظة القروض للشركات) وبيع حوالي 106.8 مليون د.ك. من أسهم الخزينة منذ مارس 2020، مما ساهم بشكل إيجابي في تحقيق كلتا النسبتين الرأسماليتين.

وإلى الأسفل في اليمين، يتبين أن نسبة الرافعة المالية لمصرفنا كما في 31 مارس 2021 بلغت 9.4%، أي أعلى من 8.6% لنفس الفترة من السنة الماضية، وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغة نسبته 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة 8، نرى نسب السيولة الرئيسية. فعلى الجانب الأيسر، نرى متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية التي بلغت 278% كما في 31 مارس 2021 وعلى الجانب الأيمن، نرى نسبة صافي التمويل المستقر التي بلغت 110% لنفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن كلتا النسبتين لا تزالان أعلى من حدودهما الدنيا الجديدة البالغة نسبتها 80% والحدود ما قبل جائحة كورونا والبالغة 100%.

وبالانتقال إلى الصفحة 9، نرى التصنيفات الائتمانية للبنك، فقد استطاع البنك الحفاظ على التصنيفات في المرتبة "A" من وكالات التصنيف الائتماني العالمية الكبرى كما صرح السيد/ أنطوان سابقاً. إلا أن ثلاث حالات من النظرة المستقبلية قد تغيرت مقارنةً بالأثني عشر شهرا الماضية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى التصنيف السيادي وحالات خفض تصنيف النظرة المستقبلية، وليس إلى الجدارة الائتمانية للبنك.

والآن، أعود إلى السيدة/ دلال لفترة الأسئلة والأجوبة.

دلال: شكراً، سيد/ ديفيد. والآن نحن على استعداد للأسئلة والأجوبة. فإذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في الخانة المخصصة للأسئلة. وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم.
(توقف)

والآن نستعرض الأسئلة.

دلال (س1): هل يمكنكم إلقاء الضوء على اتجاه صافي هامش الفائدة والنظرة المستقبلية لسنة 2021؟ لقد رأينا التحسن في تكلفة الأموال، فما مدى استدامة ذلك لبقية السنة؟ هل ترون أي ضغط على العائد على الموجودات؟

ديفيد (ج1): ظل صافي هامش الفائدة مستقراً إلى حد كبير بنحو 2.1% للأرباع الأربعة الماضية. وقد شهدنا اتجاهاً للتحسن في صافي إيرادات الفوائد في نفس الفترة بسبب استمرار الانخفاض في تكلفة الأموال والذي فاق الانخفاض في إيرادات الفوائد. وهذا الانخفاض في تكلفة الأموال جاء بشكل أساسي بسبب تخفيض التسعير لمطلوباتنا، واستمرار

انخفاض متطلبات السيولة الرقابية واستقرار في مستوى الحسابات الجارية وحسابات التوفير. وأثناء المضي قدماً إلى الأمام، نرى بعض الضغوط على العوائد على الموجودات.

دلال (س2): يرجى شرح المزيد حول نمو القروض لديكم في الربع المعني والتوقعات لسنة 2021.

ديفيد (ج2): شهدنا في 2020 انخفاض محفظة القروض بنسبة 3% لسائر السنة مدفوعاً بشريحة الخدمات المصرفية للشركات. إلا أننا عدنا إلى النمو الإيجابي للقروض في الربع الأول، حيث شهدنا نمواً بنسبة تكاد تصل إلى 3%. وجاء ذلك النمو مدفوعاً بشريحتي الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات. ومع المضي قدماً إلى المستقبل، سننظر في زيادة حصتنا من السوق في الأسواق المستهدفة تماشياً مع استراتيجيتنا.

دلال (س3): ما هو المعدل الطبيعي الذي ينبغي علينا توقعه بالنسبة للمصروفات التشغيلية للأرباع القادمة في 2021 خاصةً أنه كانت هناك زيادة في المصروفات التشغيلية في الربع الأول من 2021 مقارنةً بالربع الرابع من 2020؟ وهل استمرت المنح الحكومية لدعم مصروفات الموظفين في الربع الأول من 2021؟

ديفيد (ج3): أبدأ بالدعم للموظفين. انتهت منحة المصروفات المقدمة من الحكومة في الربع الرابع من 2020. وفي هذه المرحلة، ليس لدينا أي رؤية ما إذا كانت ستبدأ مرةً أخرى أم لا.

وللرد على سؤالك حول المصروفات التشغيلية، فكما تعلمون، كانت 2020 سنة استثنائيةً، حيث واجهنا خلالها التباطؤ الاقتصادي وتلقينا دعماً للموظفين من الحكومة، وساهم كل من الحدثين في تخفض مصروفاتنا التشغيلية. وبالانتقال إلى الربع الأول من 2021، نجد أن المصروفات التشغيلية في الربع الأول تأثرت بدورة الأداء السنوي للموظفين و بعض المصروفات العابرة. و مع ذلك، رأينا انتعاشاً طفيفاً في الأنشطة الاقتصادية وسنظل نستثمر في بعض فئات التكلفة لتنمية شرائح الأعمال لدى مصرفنا ورحلة التحول الرقمي تماشياً مع استراتيجيتنا.

دلال: سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي بقية أسئلتكم.

(توقف)

دلال (س4): حيث إن هذا الربع كان هو أول ربع سنة تقومون فيه بالإفصاح عن مراحل القروض لديكم، والزيادة في الحركة بين المراحل، هل جاءت مدفوعةً بشريحة القروض للشركات أو القروض الاستهلاكية؟ وهل تحتاجون إلى وضع مخصصات إضافية للخسائر الائتمانية المتوقعة جراء ذلك؟

ديفيد (ج4): من الربع الأول لسنة 2021، طلب بنك الكويت المركزي من جميع البنوك الإفصاح عن إجمالي مراحل القروض وذلك لتحقيق درجة أعلى من الشفافية.

وقد رأينا أن المرحلة الأولى قد ارتفعت من 90.6% في الربع الأول من 2020 إلى 92.5% في الربع الأول من 2021، وهو أمر إيجابي. كما توضح المرحلة الثانية اتجاهاً إيجابياً أيضاً، بانخفاض من 7.9% في الربع الأول من 2020 إلى 5.9% في الربع الأول من 2021. أما المرحلة الثالثة فقد تحركت بصورة طفيفة إلى أعلى،

من 1.5% إلى 1.6% على أساس سنوي، وجاء ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بشريحة القروض الاستهلاكية بعد إنهاء فترة التأجيل. إلا أن المرحلة الثالثة بشكل عام تظل منخفضةً ولكن مغطاة بشكل جيد وأقل من متوسط القطاع المصرفي.

دلال (س5): هل تم إدراج تشكيل القروض غير المنتظمة فيما يتعلق بجائحة كورونا في حتى الآن؟ وما هو اتجاه التسديد في محفظتي القروض للشركات والقروض الشخصية بعد انتهاء التأجيل؟

ديفيد (ج5): جاء التشكيل الجديد للقروض غير المنتظمة في الربع الأول مدفوعاً بشكل أساسي بشريحة القروض الاستهلاكية نتيجةً لانتهاء برنامج التأجيل في نهاية سبتمبر 2020. إلا أننا شهدنا انخفاض ذلك التشكيل خلال الربعالحالي. وبالنسبة للعملاء الكويتيين، سيكون هناك برنامج تأجيل آخر لمدة 6 أشهر تم اعتماده من البرلمان وهو بصدد التنفيذ.

أما على جانب القروض للشركات، فإن غالبية الزيادة التي شهدناها في فئة "المستحقة ولم تفقد القيمة" في نهاية السنة قد انتقلت لتعود إلى فئة "لم تستحق ولم تفقد القيمة"، وهو نبأ إيجابي.

دلال (س6): صوت أعضاء البرلمان الكويتي للحصول على تأجيل ثانٍ لمدفوعات المقترضين الكويتيين الأفراد. فهل تم تنفيذ ذلك، وإذا كان الجواب نعم، من سيتحمل تكلفة ذلك التأجيل الثاني للدفعات حيث تحملت البنوك التأجيل الأول؟ وكيف يؤثر هذا التأجيل الثاني على جودة محفظة القروض؟

أنطوان (ج6): الفرق الأساسي بين برنامجي التأجيل هو أنه في البرنامج الأول تحملت البنوك التكلفة من خلال خسارة التعديل ولكن هذه المرة سوف تتحمل الحكومة التكلفة رغم أن الآلية الدقيقة لكيفية إجراء التعويض لم يتم الإفصاح عنها في هذه المرحلة. أيضاً، يتوفر البرنامج الثاني للكويتيين فقط.

وبشكل عام ،نرى ذلك كتطور إيجابي لشريحة القروض الاستهلاكية كما ستنعكس بالمنفعة في بناء أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالبنوك.

دلال (س7): هل يمكنك تعريفنا بآخر مستجدات التمويل الإسكاني و قانون الرهن العقاري؟

أنطوان (ج7): إن هيكل الدعم الحالي لتمويل الإسكان من قبل بنك الائتمان الكويتي قد نجح من الناحية التاريخية، إلا أن الأمر أصبح أكثر تحدياً لمواجهة النمو في الطلب على العقارات السكنية والعرض المحدود للأراضي، مما يسبب طول فترة الانتظار والارتفاع في أسعار العقارات السكنية في الكويت.

أما القانون الجديد، إذا تم تمريره، فقد يتيح للبنوك المحلية تزويد المواطنين المؤهلين بقرض كان يفترض أن يقدم في الأصل من قبل بنك الائتمان الكويتي بينما تقوم الحكومة بتعويض البنوك للتأكد من سرعة الإجراءات..

أما بالنسبة لقانون الرهن العقاري، فإنه لا يزال في المرحلة البرلمانية دون أن تظهر أي مستجدات بشأنه.

و بشكل عام نرى ان أي تطور للإقراض في مجال العقار الاستهلاكي يشكل خطوةً هامةً بالإتجاه الصحيح لتشجيع التمويل و التملكالإسكاني في الكويت.

دلال (س8): **هل يمكنك تذكيرنا بالفترة الزمنية المتبقية للتخفيض في الحدود الدنيا لكل من معدل كفاية رأس المال و متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية و نسبة صافي التمويل المستقر ؟**

أنطوان (ج8): نعم ستضل النسب المخفضة سارية المفعول حتى نهاية شهر يونيو بحسب تعليمات بنك الكويت المركزي للقطاع المصرفي في الكويت. ولكننا نعتقد أنه من المحتمل أن يتم تمديدها حتى نهاية العام ،حيث لازلنا نواجه تداعيات جائحة كورونا.

دلال: شكراً، سيد/ أنطوان. والآن سنتوقف مرةً أخرى لتلقي مزيد من الأسئلة.
(توقف)

دلال: شكراً سيد أنطوان وسيد ديفيد. أعتقد أننا قمنا بتغطية غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم أثناء اللقاء. أما الأسئلة المتبقية فهي إما قد تمت تغطيتها بالفعل أثناء العرض، أو إنها تتعلق بالمستقبل. وبذلك، نختتم اللقاء اليوم.

فإن كانت لديكم أي استفسارات أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً لكم جميعاً على مشاركتكم.